



أزمة امدادات القمح العالمية جراء الصراع الروسي الأوكراني وأثرها على الأمن الغذائي في اليمن

ورقة عمل مقدمة من السكرتارية الفنية للأمن الغذائي
إلى ورشة العمل الفنية حول "أزمة الأمن الغذائي في اليمن"
تنظيمها مؤسسة الرابطة الاقتصادية

1. المقدمة:

تعتبر حالة انعدام الأمن الغذائي في اليمن مشكلة مزمنة منذ فترة طويلة، لكنها تدهورت إلى مستويات تنذر بالخطر على مدى السنوات القليلة الماضية، حيث لا يزال الصراع يشكل المحرك الرئيسي لتفاقم الوضع، فقد أدى طول النزاع المسلح وما ارتبط به من صدمات أخرى إلى تزايد معدل انعدام الأمن الغذائي الحاد في جميع أنحاء البلاد، حيث تبين نتائج تحليل التصنيف المرحلي المتكامل لانعدام الأمن الغذائي الحاد للفترة من يناير إلى مايو 2022، أن 17.4 مليون نسمة بنسبة 54% من السكان يعانون من الجوع ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد في ديسمبر 2022 إلى 19 مليون نسمة بنسبة 60% من السكان.

تشكل التجارة مصدر رئيسي لمعظم السلع الغذائية الأساسية المستوردة من الأسواق الدولية لتلبية احتياجات السكان الغذائية. ويأتي القمح في المرتبة الأولى من بين السلع المستوردة. وقد أدت الموارد المحدودة، ولا سيما الأراضي والمياه إلى تقييد جهود الدولة المتضافرة لزيادة الإنتاج المحلي وخاصة الحبوب لاحتواء فجوة العجز الغذائي.

نتيجة للمواجهات المسلحة بين روسيا وأوكرانيا، فقد ارتفعت أسعار القمح العالمية في فبراير الماضي، مما يعكس إلى حد كبير حالة عدم اليقين في العرض العالمي وسط الاضطرابات المحتملة في الصادرات من روسيا وأوكرانيا، وهما مصدرين رئيسيين للقمح. حيث تعرض النشاط التجاري مع أوكرانيا وروسيا إلى انخفاض بنسبة 5.3 في المائة 4.8% على أساس شهري في أسعار منشأ روسيا وأوكرانيا على التوالي. على النقيض من ذلك أدى التحول الناتج في الطلب إلى المصدرين الرئيسيين الآخرين إلى رفع أسعار القمح الأمريكي والأرجنتيني والأسترالي بمقدار 2.0 و 2.6 و 2.3% على التوالي¹. ومن دون شك فإن هذا الوضع سيؤثر على واردات السلع الغذائية الأساسية وخاصة القمح، حيث سيضاعف ذلك من حدة المعاناة في انعدام الأمن الغذائي في اليمن، وهذا الأمر يتطلب اتخاذ سياسات وإجراءات حكيمة تمكن من مواجهة الأزمة المتوقعة.

2. إنتاج الحبوب والقمح:

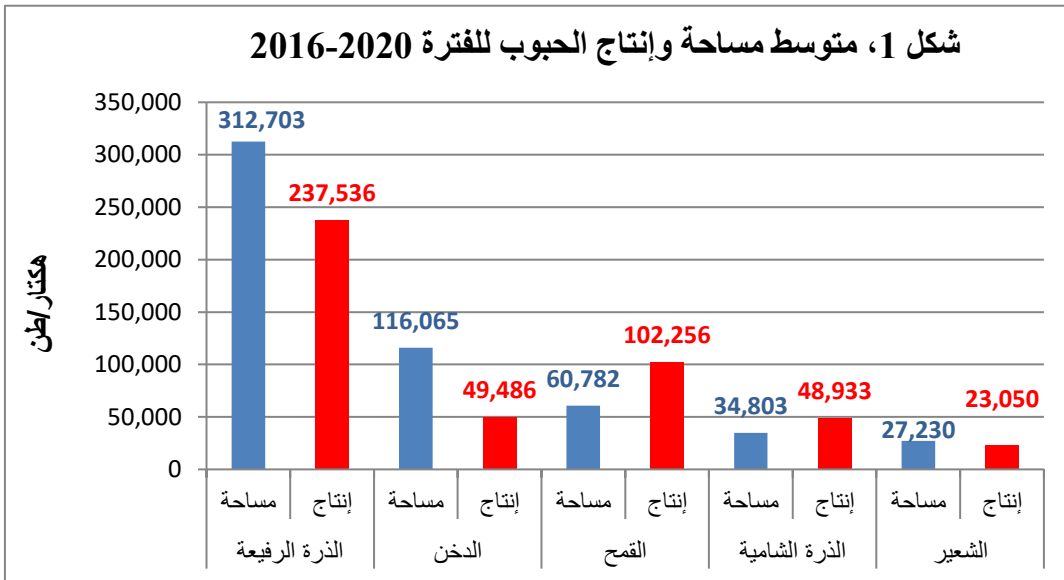
يلعب القطاع الزراعي دوراً هاماً في إمداد السكان بالغذاء والمنتجات الزراعية والمواد الخام اللازمة للعديد من الصناعات الزراعية، ويوظف القطاع الزراعي حوالي 60% من السكان، ويوفر سبل العيش لسكان الريف الذين يشكلون حوالي 76% من إجمالي السكان²، ويتأثر القطاع الزراعي

¹ FAO, FPMA, ISSN 2707-1952, 10 March 2022

² كتاب الإحصاء السنوي لعام 2017، الجهاز المركزي للإحصاء، يوليو 2019.

بسلسلة مترابطة من العوامل الطبيعية والتدخلات البشرية، الأمر الذي يتطلب مراعاة التوازن لتلك العوامل لضمان استدامتها، خاصة في ظل محدودية الموارد الطبيعية كما هو الحال في بلادنا. يقدر عدد سكان اليمن بحوالي 31.9 مليون نسمة³، وفقاً لإسقاطات 2022، وتساهم الزراعة بنسبة 20.3% من الناتج المحلي الإجمالي في اليمن⁴، ويمكن أن تنخفض هذه النسبة إلى أقل من ذلك إذا ما تم استئناف كافة الأنشطة النفطية.

تبلغ مساحة اليمن 55 مليون هكتار منها مساحة حوالي 1.4 مليون هكتار صالحة للزراعة بنسبة حوالي 2%، ويبلغ متوسط المساحة المزروعة للفترة 2016-2020م 1,104,182 هكتار منها 523,985 هكتار مزروعة بحبوب بنسبة 45% من إجمالي المساحة المزروعة تنتج 461,262 طن، بينما يبلغ مساحة القمح لنفس الفترة 61,782 بنسبة 10.7% من إجمالي مساحة الحبوب تنتج حوالي 102,256 طن⁵ (شكل رقم 1)، وهذه الكمية من الانتاج لا تتجاوز 3% من إجمالي استهلاك القمح البالغ حوالي 3.5-4 مليون طن وهي فجوة كبيرة جداً.



المصدر: كتاب الإحصاء الزراعي السنوي 2020

3. الفرص الكامنة لإنتاج القمح:

أهم المناطق الواعدة لزراعة القمح هي المنطقة الشرقية والمرتفعات الجبلية (الشمالية والوسطى) التي تضم محافظات مأرب وحضرموت وشبوه ومناطق المرتفعات في أبين والجوف تتمتع بمزايا فريدة عن سواها من المناطق مثل وفرة المياه الجوفية وقابلية إدخال الميكنة الزراعية مما يعطيها الأولوية في زراعة القمح بربحية عالية وبضعف مستواها الحالي وبنفس المساحة الزراعية.

³ OCHA, Humanitarian Update, Issue 05 / May 2020.

⁴ كتاب الإحصاء السنوي لعام 2017، الجهاز المركزي للإحصاء، يوليو 2019.

⁵ كتاب الإحصاء السنوي الزراعي 2020م.

في حال تطبيق الحزمة المتكاملة لتقنيات الانتاج الحديثة يوجد فرصة كامنة غير مستغلة لزيادة انتاج القمح في المناطق الواعدة (المناطق الشرقية والمرتفعات الجبلية) وتحقيق زيادة في نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح فضلا عن توفير كثير من فرص العمل وزيادة دخل الاسر الزراعية. بلغت إجمالي عائدات انتاج الهكتار من محصول القمح المروي حوالي (2700 دولار أمريكي) وقدرت التكلفة (1750) بعائد صافي قدره (950 دولار أمريكي)⁶ وهذه المؤشرات تفيد بجدوى اقتصادية لا بأس بها وتشجع زراعته محليا مع الاخذ بعين الاعتبار أن تكلفة انتاج القمح محليا أكبر من تكلفة القمح المستورد وعائداته أقل من عائدات محاصيل الخضار والفواكه وكذا المحاصيل النقدية ومن أبرزها القات.

بالرغم من أن النتائج متواضعة إلا أن القمح يبقى سلعة استراتيجية مرتبطة بأمن واستقلال الوطن مما يستوجب التعاطي مع الفجوة الغذائية في القمح من منظور استراتيجي واسع على المدى القريب والبعيد ويتم التركيز على التوسع الراسي والافقي لإنتاج القمح وتعزيز الميزان التجاري الزراعي بزيادة الانتاج والتصدير للمحاصيل ذات الميزة النسبية وتقليص انتاج القات والتأثير على الانماط الاستهلاكية وتوجيه برامج مساعدات المنظمات الانسانية الدولية لدعم وتحفيز المزارع اليمني لتنشيط دوره الانتاجي وتحويله من مستهلك للمساعدات الى منتجاً للمحاصيل.

4. الفجوة الغذائية في القمح:

الجدول رقم (1) يبين حجم الاكتفاء الذاتي من القمح خلال الفترة 2014-2020، حيث يلاحظ ان الاكتفاء الذاتي بلغ 5.5% في عام 2014 وقد تناقص منذ العام 2015 أي منذ اندلاع الحرب لتصل إلى 4.6% في عام 2020 وقد بلغ المتوسط للفترة 2014-2020م 3.9%، بالمقابل ازدادت الفجوة الغذائية في القمح من 94.5% في عام 2014 لترتفع إلى 95.4% في عام 2020م وبلغ المتوسط لنفس الفترة 2014-2020 إلى 96.1% وهناك العديد من العوامل التي ساعدت على زيادة الفجوة الغذائية في القمح من أهمها:

- ❖ تحول المساحات المعهودة بزراعة القمح إلى زراعة المحاصيل النقدية.
- ❖ تشتت الحيازات الزراعية وعدم كفاية سياسات الدعم لصغار المزارعين.
- ❖ ازدياد حدة الضغط على موارد من أرض ومياه، ونمو الطلب على السلع الزراعية.
- ❖ ضعف كفاءة الري وحصاد مياه الأمطار وصيانة المدرجات الزراعية وانخفاض خصوبة التربة.

⁶ وزارة التخطيط والتعاون الدولي – قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، العدد (38) نوفمبر، 2018.

- ❖ ضعف برامج البحث والإرشاد الزراعي والنظم التسويقية.
- ❖ غياب المعلومات والبيانات الإحصائية الدقيقة والمتكاملة عن زراعة القمح.
- ❖ عدم كفاية الموارد المالية وتدني الاستثمارات الخاصة نتيجة ضعف الحوافز والتسهيلات وكذلك محدودية دور تنظيمات المزارعين.
- ❖ محدودية الإقراض الزراعي وارتفاع فوائده وضعف الاستفادة من هذه الخدمة.

جدول 1، الفجوة الغذائية في القمح خلال الفترة (2014م-2020م)

السنة	الناتج المحلي (طن)	واردات القمح (طن)	المتاح للاستهلاك (طن)	الفجوة الغذائية (طن)	الاكتفاء الذاتي (%)	العجز في الإنتاج (الفجوة الغذائية) (%)
2014	192215	3307073	3499288	3307073	5.5	94.5
2015	124940	2774500	2899440	2774500	4.3	95.7
2016	95917	2293509	2389426	2293509	4.0	96.0
2017	95651	3379181	3474732	3379181	2.8	97.2
2018	92210	2740193	2832403	2740193	3.3	96.7
2019	100332	3124986	3225318	3124986	3.1	96.9
2020	127171	2630902	2758073	2630902	4.6	95.4
المتوسط	118348	2892906	3011240	2892906	3.9	96.1

المصدر:

- ❖ وزارة التخطيط والتعاون الدولي - قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، المستجندات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، العدد (38) نوفمبر، 2018.
- ❖ وزارة التخطيط والتعاون الدولي، السكرتارية الفنية للأمن الغذائي، 2018 و2019.

نلاحظ من الجدول رقم (1) أن نسبة الاكتفاء الذاتي ضئيلة جداً والفجوة الغذائية كبيرة جداً، حيث لا بد من تقليص الفجوة بزيادة الإنتاج المحلي من القمح.

5. استيراد القمح:

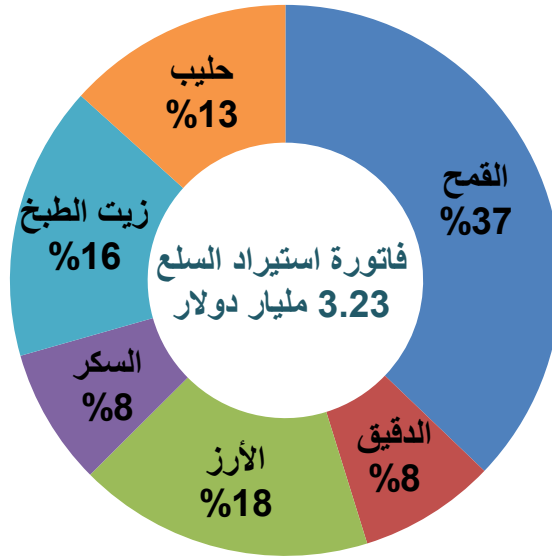
خلال السنتين الأخيرة ارتفعت فاتورة استيراد القمح من 700 مليون دولار في عام 2019 إلى 858 مليون و1 مليار دولار/ السنة خلال عامي 2020 و2021 على التوالي⁷ (شكل رقم 2)، ويعمل البنك المركزي اليمني على تقديم تسهيلات من خلال المزادات العلنية لبيع العملة الصعبة (الدولار) على موردي السلع الغذائية وفي مقدمتها القمح، وتبين الاحصائيات ان واردات القمح بلغت 2.6 و3.2 مليون طن خلال عامي 2020 و2021 على التوالي⁸. وتعتبر روسيا وأوكرانيا الدولتين الأكثر تصديراً للقمح إلى اليمن، حيث احتلت نسبة 46% من إجمالي واردات القمح إلى اليمن خلال عام 2021 (شكل رقم 3)⁹.

⁷ احصائيات مجمعة من السكرتارية الفنية للأمن الغذائي ومصحة الجمارك - عدن، 2022.

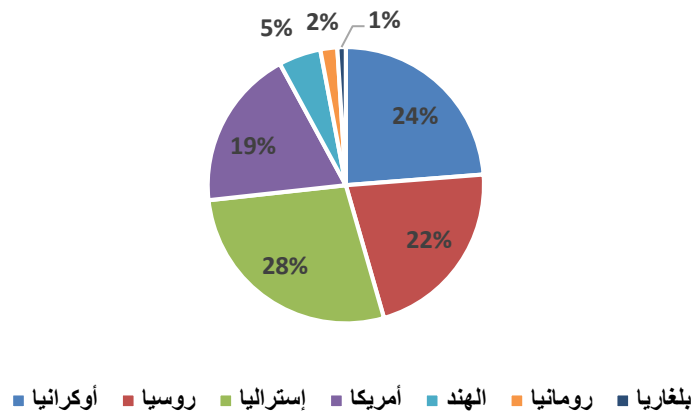
⁸ السكرتارية الفنية للأمن الغذائي والتغذية، التقارير الشهرية لعامي 2020 و2021.

⁹ مصحة الجمارك - عدن، 2022.

شكل 2، مساهمة السلع الغذائية الأساسية في فاتورة الاستيراد (%)



شكل 3، حصة الدول المصدرة للقمح إلى اليمن، %



المصدر: مصلحة الجمارك - عدن، 2022

6. المزادات العلنية لتغطية الاستيراد:

تبين تقارير المزادات العلنية في البنك المركزي اليمني لبيع العملة الصعبة للتجار المستوردين خلال عام 2021 ان المزاد رسي على 8 تجار لاستيراد القمح، وبالمقارنة مع حركة الواردات في مواني عدن والحديدة والصليف نجد ان بعض مستوردي القمح رسي عليهم مزاد ولم يوردوا قمح وبالمقابل بعض موردي القمح لم يدخلوا المزادات العلنية في البنك المركزي اليمني لبيع العملة الصعبة ووردوا قمح خلال عام 2021 (جدول رقم 2). ولم تتوفر معلومات عن توريد القمح من قبل الشركات الأخرى إلى المنافذ البرية، هذا الأمر يتطلب اتباع بعض الضوابط التنظيمية لعملية

المزادات العلنية للبنك وتعزيز مستوى الاستفادة منه في تنظيم واردات السلع الغذائية وخاصة القمح.

جدول 2، الجهات التي دخلت مزاد شراء الدولار والجهات التي وردت القمح خلال 2021

الجهات التي وردت القمح وفقاً للمنفذ			الجهات التي أشرت عملة الدولار بالمزاد لشراء القمح
ميناء المكلا	ميناء الحديدية والصليف	ميناء عدن	
1. شركة حضرموت للمطاحن وصوامع الغلال	1. الشركة العربية لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق. 2. الشركة اليمنية الدولية للصناعات الغذائية 3. الشركة اليمنية للاستثمارات الصناعية المحدودة 4. الشركة اليمنية للمطاحن وصوامع الغلال 5. شركة الحديدية للمطاحن المحدودة 6. شركة السعيد للتجارة 7. الشركة العربية لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق	1. الشركة اليمنية للمطاحن وصوامع الغلال 2. شركة السعيد للتجارة 3. شركة صوامع ومطاحن عدن	1. الشركة اليمنية للمطاحن وصوامع الغلال 2. جسر للتجارة 3. شركة السعيد للتجارة 4. شركة حضرموت للمطاحن وصوامع الغلال 5. الوجيه للتجارة 6. بنك الكريمي الإسلامي 7. الشركة اليمنية لصناعة السمن والصابون. 8. الشركة العربية لصوامع الغلال

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة – عدن، 2022

7. المخزون الاستراتيجي للقمح:

الجدول رقم (3) يبين السعة التخزينية الحالية لصوامع الغلال، حيث بلغت 890,000 طن، وتحتل الحديدية والصليف نسبة 61.8% و عدن 38.2% وتعتبر هذه السعة محدودة جداً إذا ما نظرنا إلى حجم الاستهلاك السنوي، حيث لا تتجاوز السعة التخزينية حوالي نسبة 25% من الاستهلاك السنوي للقمح إذا كانت الصوامع مملوءة بالقمح.

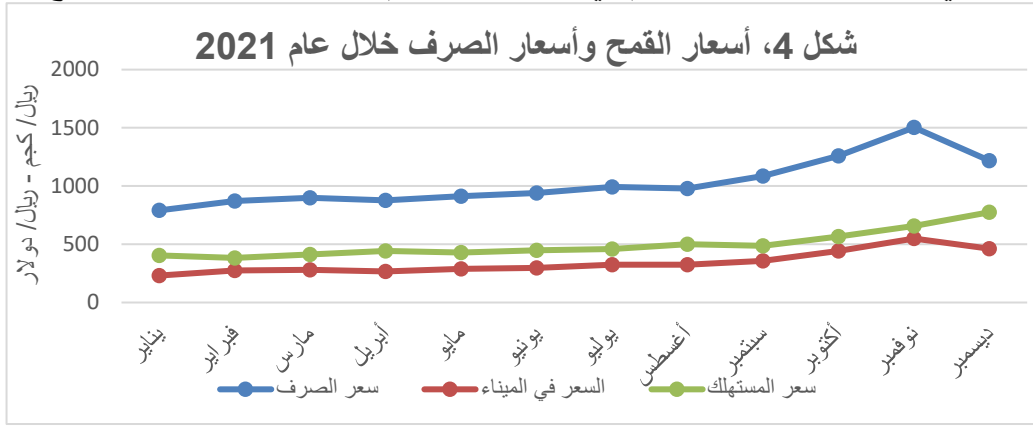
جدول 3، السعة التخزينية لصوامع الغلال

الموقع	الشركة	السعة التخزينية (طن)	سعة المطاحن (طن في اليوم)	السعة التخزينية (%)
عدن	الشركة اليمنية للمطاحن وصوامع الغلال (مجموعة هائل سعيد أنعم)	230,000	3,750	
	مجموعة الرويشان	110,000	600	
	الإجمالي	340,000	4,350	38.2
الحديدية والصليف*	الوطنية لصوامع الغلال	90,000	غير متاح	
	الشركة اليمنية للمطاحن وصوامع الغلال (مجموعة هائل سعيد أنعم)	130,000	1,250	
	الشركة اليمنية الدولية للصناعات الغذائية (الحباري) ميناء الصليف	150,000	1,800	
	مجموعة فاهم (ميناء الصليف)	120,000	غير متاح	
	الشركة العربية (يحيى سهيل)	60,000	500	
	الإجمالي	550,000	4,550	61.8
الإجمالي الكلي		890,000		

المصدر: <https://documents1.worldbank.org/curated/en/740941524812624308/pdf/125815-WP-ARABIC-PUBLIC-YemenReportFinalArabicApril.pdf>

8. الوصول لسلعة القمح:

يعتبر الوصول للغذاء أحد أهم مؤشرات الأمن الغذائي للدول، ونجد ان وصول المواطنين لسلعة القمح تكتنفها العديد من الصعوبات من أهمها تراجع القدرة الشرائية بسبب تدهور العملة من جهة ومحدودية الدخل لشريحة واسعة من السكان بسبب الظروف الصعبة المختلفة التي نتجت عن الحرب الجارية في البلد منذ عام 2015. الشكل رقم (4) يبين العلاقة بين سعر الصرف وسعر مورد القمح في الميناء، وبالرغم من هبوط سعر الصرف في شهر ديسمبر 2021 والذي رافقه أيضاً هبوط في سعر المورد، إلا أن سعر المستهلك أستمّر في التصاعد وهذا يعني ان هناك فجوة سعرية ينبغي مراجعتها، حيث انها تسهم في تشكيل عائق امام وصول المواطن لسلعة القمح.



المصدر: السكرتارية الفنية للأمن الغذائي، 2022، مصلحة الجمارك – عدن 2022

9. المساعدات الإنسانية:

وفقاً للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي IPC ينبغي توفير ما يقارب 3 مليون طن من المساعدات الغذائية، حيث يحتل القمح منها 79% (جدول رقم 4)، وهذه الأرقام حسبت على أساس توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية لعدد السكان الذين هم في المرحلة الثالثة وما فوق من تصنيف IPC والذي سبق ذكره في أعلاه. ومع تزايد عدد حالات انعدام الأمن الغذائي، إلا ان تفاعل المانحين لهذا العام كان أقل مما هو متوقع، الأمر الذي يندرج بكارثة ستحل على الشعب اليمني أكثر من أي وقت مضى.

جدول 4، المساعدات الإنسانية المطلوبة لعام 2022

السلعة	يناير - مايو	يونيو - ديسمبر	2022	%
قمح	932143	1425000	2357143	79
فاصوليا	124286	190000	314286	10
زيت مستورد	99429	152000	251429	8
سكر	31071	47500	78571	3
الإجمالي	1186929	1814500	3001429	100

المصدر: السكرتارية الفنية للأمن الغذائي، 2022

10. الاستنتاج:

موارد الأراضي والمياه محدود ونتاج متدني من الحبوب بشكل عام والقمح بشكل خاص، ولكن هناك فرص كامنة لزيادة انتاج الحبوب إذا ما تم اتباع سياسات دعم وتشجيع المنتجين والمستثمرين والمؤسسات البحثية والارشادية لرفع الإنتاجية من وحدة المساحة. هناك حاجة للبحث عن أسواق جديدة لاستيراد القمح، إذا ما توقفت عمليات الاستيراد من روسيا وأوكرانيا. وهناك حاجة أيضاً للتوسع في المخزون الاستراتيجي للحبوب وتشجيع موردي السلع الغذائية من التجار والسلطات المحلية في هذا الجانب، مع تعزيز العمل الرقابي على عمليات الاستيراد بما يضمن التقيد بتوريد السلع الغذائية وفقاً للمزادات الممنوحة من البنك المركزي اليمني.

11. توصيات بالسياسات والتدخلات:

زيادة انتاج القمح:

- التوسع الراسي لزراعة القمح من خلال تحسين إدارة المحصول وزيادة الإنتاجية والاستفادة من مخرجات البحوث الزراعية في هذا الجانب.
- التوسع الأفقي من خلال استصلاح أراضي زراعية جديدة، حيث تتوفر البيئة الملائمة لزراعة ونتاج القمح.
- الاهتمام بمراكز البحوث الزراعية وتفعيل دورها في تنمية زراعة ونتاج القمح من خلال تنفيذ برامج التحسين الوراثي لإنتاج أصناف القمح المحسنة عالية الإنتاجية والمقاومة للجفاف والحرارة وكذلك المقاومة للأمراض والآفات لزراعية، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.
- تشجيع قيام الجمعيات الزراعية لتوفير المدخلات الزراعية والآلات الزراعية وتقديم الارشاد والتدريب.
- الحد من التوسع في زراعة القات على حساب زراعة القمح.
- تقديم الحوافز لجذب الاستثمار الخاص في الزراعة وبالذات انتاج الحبوب وتقديم التسهيلات لاستصلاح أراضي جديدة.

ترشيد استهلاك القمح:

- إنتاج الدقيق المركب من الذرة الرفيعة والدخن والقمح لتسهيل تسويق الحبوب المنتجة محليا (ذات بروتين عالي الجودة وجيدة المذاق) لمنافستها للقمح المستورد وإنشاء جمعيات تسويق زراعي كوسيط بين منتجي الحبوب والمطاحن.
- تحفيز أصحاب الافران لخلط دقيق القمح مع بقية أنواع الحبوب المنتجة محليا.

- رفع الوعي بأهمية تغيير انماط الاستهلاك الغذائي بالعودة إلى استهلاك الحبوب المنتجة محلياً مثل الدخن والذرة الرفيعة أو خلطها مع الدقيق والقمح من أجل تقليص الدقيق والقمح المستورد.

تخفيف عبء واردات القمح على المستهلك:

- استدامة وصول النقد الاجنبي لمستوردي القمح من البنك المركزي اليمني وتبسيط إجراءات فتح الاعتمادات المستندية والدفع للموردين الدوليين.
- الاختيار المناسب لعقد صفقات استيراد القمح للاستفادة من انخفاض الاسعار الموسمية في البورصات العالمية.

الخطوات الإجرائية لتنفيذ التوصيات:

الأولويات السياسية للقمح

الفترة الزمنية	الجهات ذات العلاقة	التدخلات	السياسات
2025-2022	وزارة الزراعة والري والثروة السمكية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة المالية، وزارة الصناعة والتجارة، بنك التسليف الزراعي والاتحاد التعاوني الزراعي	❖ زراعة مساحة 200000 هكتار بأصناف محسنة مع استخدام التقنيات الزراعية الحديثة وفي مقدمتها تقنيات الري الحديثة والمخصبات لرفع معدل الإنتاجية من وحدة المساحة	تقليل الفجوة الغذائية من القمح إلى 75%
2025-2022	وزارة الصناعة والتجارة، هيئة البحوث الزراعية، أصحاب المخابز وشركات المطاحن	❖ زيادة الوعي بأهمية تغيير أنماط استهلاك الأغذية من الحبوب. ❖ إضافة محاصيل الحبوب التقليدية في صناعة الدقيق (الدقيق المركب). ❖ تحفيز المخابز لخلط دقيق القمح مع الحبوب الأخرى المنتجة محليا. ❖	ترشيد استهلاك القمح
2025-2022	وزارة الزراعة والري والمؤسسات التابعة لها، كليات الزراعة، الاتحاد التعاوني الزراعي، بنك التسليف الزراعي، البنك المركزي اليمني	❖ التوسع الراسي والأقفي في زراعه الحبوب وإدخال مجموعه متكاملة من تقنيات الإنتاج الحديثة. ❖ إيلاء اهتمام خاص لمراكز البحوث الزراعية لتعزيز دورها في التنمية الزراعية وتوسيع نطاق أنشطه الإرشاد الزراعي ونقل نتائج البحوث إلى المزارعين في جميع المناطق الزراعية الريفية. ❖ تشجيع إنشاء الجمعيات الزراعية لتوفير المدخلات والآلات الإنتاجية اللازمة في عمليه الغرس والحصاد.	زيادة انتاج حبوب الذرة والدخن

	والبنوك التجارية ومنظمات المجتمع المدني	<ul style="list-style-type: none"> ❖ تحسين استدامه دعم المانحين من خلال تخصيص جزء من المعونة الغذائية العينية المقدمة من المانحين لدعم مزارعي القمح والحبوب الأخرى في التحول من استهلاك المعونة الغذائية إلى إنتاج المحاصيل الأساسية. ❖ حظر التوسع في زراعه القات على حساب المناطق المناسبة لزراعة القمح والمحاصيل الأخرى. ❖ اعتماد سياسة ائتمانية مناسبة من قبل البنك المركزي لتشجيع زراعه الحبوب والأنشطة ذات الصلة. ❖ توفير مجموعه من الحوافز لاجتذاب استثمارات القطاع الخاص في الزراعة، ولا سيما إنتاج الحبوب وتوفير التسهيلات اللازمة لاستصلاح المزارع الجديدة. 	
2025 - 2022	وزارة الصناعة والتجارة، بنك التسليف الزراعي، موردي القمح، الداعمين	<ul style="list-style-type: none"> ❖ اختيار الوقت المناسب لجعل صفقات استيراد القمح للاستفادة من الأسعار الموسمية المنخفضة في أسواق الأسهم العالمية. ❖ ضمان الوصول المستدام للمستوردين من السلع الأساسية، بما في ذلك القمح، إلى العملات الأجنبية من البرنامج المذكور وزيادة تبسيط إجراءات فتح الاعتمادات المستندية والدفع للموردين الدوليين. 	الحد من عبء واردات القمح على لمستهلكين
2025-2022	وزارة الصناعة والتجارة، وزارة المالية، السلطات المحلية، غرفة الصناعة والتجارة	<ul style="list-style-type: none"> ❖ التوسع في القدرة التخزينية للقمح لتصل إلى 1 مليون طن من خلال انشاء صوامع الغلال. 	تعزيز المخزون الاستراتيجي للقمح